

تقييم برامج مكافحة الفقر في الدول العربية في ظل تبنيها لمقاربة الأمم المتحدة

- أهداف الألفية الإنمائية -

* عباس وداد، جامعة سطيف 1، الجزائر.

** بلغري سليم، جامعة سطيف 1، الجزائر.

الملخص

يتعدى مفهوم الفقر عدم كفاية الدخل، إلى الحرمان من التغذية، العناية الصحية، التعليم و التكوين، السكن اللائق و المشاركة الاقتصادية و السياسية.

يعاني من هذه الظاهرة حوالي 1,3 مليار شخص في العالم، لهذا أصبح القضاء على الفقر الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله باقي الأهداف الإنمائية، حيث تسعى كل دول العالم إلى و ضع السياسات و البرامج الملائمة للحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية. الدول العربية كغيرها من دول العالم النامي تعاني من انتشار ظاهرة الفقر، لكن بدرجات متفاوتة حيث تسجل الدول العربية المنخفضة الدخل أعلى المعدلات.

غير أنها تعتمد على مجموعة من السياسات المتنوعة، اقتصادية و اجتماعية بهدف الحد من انتشار هذه الظاهرة لكن كل هذه الجهود لم تحقق الأهداف المرجوة و يرجع ذلك لتضافر عدة أسباب.

الكلمات المفتاحية: الفقر، برامج مكافحة الفقر، أهداف الألفية الإنمائية، الدول العربية.

Résumé

Au-delà de l'insuffisance du revenu , la notion de pauvreté dépasse, la privation en ce qui concerne la nutrition, les soins de santé, l'éducation , la formation, au logement et à la participation économique et politique.

Environ 1,3 milliard de personnes dans le monde souffrent de ce phénomène. L'éradication de la pauvreté est devenue l'objectif principal, qui tourne autour du reste des Objectifs du Millénaire pour le développement. tous les pays du monde Cherchent à tracer des politiques et des programmes appropriés pour réduire la pauvreté et atteindre les Objectifs du Millénaire pour le développement.

Les pays arabes, comme le reste du monde en développement souffrent de la propagation du phénomène de la pauvreté, mais à des degrés divers, où les pays arabes ont enregistré les taux de faible revenu les plus élevés.

Cependant, ils s'appuient sur un groupe de diverses programmes, économiques et sociales afin de limiter la propagation de ce phénomène, mais tous ces efforts n'ont pas atteint les objectifs souhaités et en raison de la combinaison de plusieurs raisons.

Keywords :La pauvreté, les programmes de lutte contre la pauvreté, les Objectifs du Millénaire pour le développement, les pays Arabes.

* widadabbes@yahoo.fr

** mailto:slm_blg3347@yahoo.fr

مقدمة

الفقر مفهوم مجرد، فهو يعبر عن ظاهرة معقدة، متشعبة و متعددة الأوجه من سماته انخفاض الدخل و قلة الاستهلاك و الجوع و سوء التغذية و ضعف الصحة، لذلك كثرت تعاريفه. لا ينحصر هذا الاختلاف على المفهوم الذي مازال نسبيا و إنما يتعداه إلى العوامل المسببة لانتشار الظاهرة، حيث نجد أنها متنوعة و متشابكة تساهم في تكوينها العوامل الاجتماعية كعدم قدرة الفرد إكمال مراحل التعليم الأساسية و الرعاية الصحية الملائمة و السياسات الاقتصادية كعدم توفير مناصب الشغل اللائقة و المنتجة و الظروف السياسية كعدم الاستقرار و فقدان الأمن. تنشأ عن ظاهرة الفقر جملة من الآثار كالإقصاء و التهميش، التفكك الأسري المهجرة. كما تتعدد مؤشرات و معايير قياس الفقر سواء كان هذا بالنسبة للمؤشرات الدولية أو بالنسبة لخطوط الفقر الوطنية التي تظهر تباين واضح من حيث معدلات الفقر وبالتالي درجة انتشاره من منطقة لأخرى.

إن مكافحة الفقر عامل أساسي في تحقيق التماسك الاجتماعي و بناء الأوطان و تعزيز الاستقرار السياسي. انبثق عن أكبر تجمع لرؤساء الدول في الفترة الممتدة من 6 إلى 8 سبتمبر من سنة 2000 إجماع تاريخي عرف بإعلان الأمم المتحدة للألفية، تضمن هذا المؤتمر التزام كل من الدول الغنية و الفقيرة على حد سواء ببذل أقصى الجهود الممكنة للقضاء على الفقر و جميع القضايا المتصلة به، من خلال تحديد ثمانية أهداف رئيسية تتفرع عنها ثمانية عشر غاية يسعى المجتمع الدولي لتحقيقها بحلول عام 2015.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية جدول الأعمال الإنمائي المشترك بين بلدان العالم. لقد برهنت النجاحات الكبيرة التي تحققت على صعيد مكافحة الفقر و تحسن معدلات الالتحاق بالمدارس و صحة الأمهات و الأطفال و مكافحة الملا ريا و علاج الإيدز، على أن هذه الأهداف قابلة للتحقيق حتى في أشد البلدان فقرا. تعتبر ظاهرة الفقر في الدول العربية قديمة و ترجع جذورها إلى حقبة الاستعمار الأجنبي الذي تعرضت لها المنطقة و تسعى حكومات الدول العربية إلى إيجاد مزيج مناسب من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية للتقليل من أعداد الفقراء و تحقيق جزء من متطلبات أهداف الألفية الإنمائية، التي التزمت بها في بداية القرن الحالي.

من خلال هذه الورقة البحثية سنتطرق للنقاط التالية:

- الفقر ضمن أهداف الألفية الإنمائية التابعة للأمم المتحدة.
- برامج مكافحة الفقر في الدول العربية.
- تقييم برامج مكافحة الفقر في الدول العربية.

1- الفقر و أهداف الألفية الإنمائية: التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر من سنة 2000 بالعمل من أجل إيجاد عالم يكون فيه التخلص من الفقر و تحقيق التنمية المستدامة على رأس أولوياته. وقع على إعلان قمة الألفية 147 رئيس دولة، بعد إجماع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تمخض عن هذا الإعلان ما أصطلح عليه بأهداف الألفية الإنمائية¹ و التي جاءت كنتيجة للمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي. تعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية بمثابة دليل استرشادي للمجهودات التي تبذلها الدول في مجال التنمية و السياسات الاجتماعية، تم قبول هذه الأهداف كإطار لقياس درجة التقدم في عملية التنمية.

تطالب الأهداف الإنمائية للألفية المجتمع الدولي بتركيز جهوده على تحقيق تحولات في مختلف الجوانب الحيوية للمجتمعات البشرية التي يمكن تتبعها من خلال تحديد مقاصد و مقاييس لمختلف المجالات التي لها تأثير على تطور و ازدهار المجتمعات النامية. أما من ناحية ثانية فهي تعبر عن مدى التزام الدول الغنية على تقديم المساعدات لتمويل البرامج الإنمائية. إضافة إلى دور المؤسسات الدولية التي تساعد الدول على متابعة تنفيذ هذه الأهداف التي جاءت على النحو الآتي:

- القضاء على الفقر المدقع و الجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛

- تشجيع المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض؛
- ضمان استدامة البيئة؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

1-1- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع: يتصدر مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية هدف القضاء على الفقر المدقع و الجوع، هذا الأخير يعد من أولويات الدول من أجل إقامة مجتمع متماسك تسوده العدالة الاجتماعية و يحقق مستويات اندماج اقتصادي و اجتماعي مقبول لمختلف مكونات المجتمع دون أي تمييز. و يكون ذلك من خلال توفير الظروف الاقتصادية و المادية و الاجتماعية التي تتيح لمختلف شرائح المجتمع الفرص لتحقيق ظروف معيشية مناسبة تسمح لهم بضمان حياة اقتصادية كريمة و صحية جيدة لهم. و لن يتحقق هذا إلا من خلال² :

- الغاية الأولى: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة بين 1990-2015.

يرتكز على تخفيض عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع و يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف في الفترة الممتدة بين 1990 و 2015 و قد قدر البنك الدولي عددهم بـ 1,4 مليار شخص عبر العالم سنة 2005. يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية السبب الرئيسي لتزايد أعداد الفقراء عبر العالم، ففي حين تراجع عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في منطقة آسيا نتيجة تسجيل معدلات نمو اقتصادي مشجعة، تسيير الأمور نحو الاتجاه المعاكس في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تمر بحالة من الكساد مما يجعل أوضاعها تسيير نحو الأسوأ، حيث تعتبر المنطقة الأكثر هشاشة على المستوى العالمي.

- الغاية الثانية: توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء و الشباب.

تعتمد سياسات القضاء على الفقر و الجوع على توفير العمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء و الشباب للوصول للعمالة الكاملة و المنتجة و يعود ذلك إلى الدور الذي يلعبه العمل في تأمين المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية و الاندماج الاجتماعي للأفراد من جهة و في إيجاد الظروف الموضوعية التي تؤمن حياة كريمة و آمنة لأفراد المجتمع من جهة أخرى، هذا ما ينطبق بصفة خاصة على الفئات الأكثر عرضة للاستغلال كالنساء و الشباب، لذا تسعى السياسات التنموية للقضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل منتجة و لائقة لكافة أفراد المجتمع.

- الغاية الثالثة: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990-2015.

إن القضاء على الفقر مرتبط بالواقع الصحي لأفراد المجتمع و لاسيما لدى النساء و الأطفال حيث يتأثر مستوى نموهم بالنظام الغذائي السائد داخل أسرهم، هذا ما يعرف بالفقر الغذائي الذي ينجر عنه معاناة الأفراد من عدة أمراض كسوء التغذية مثلا و لا يعتبر انخفاض السعرات الحرارية من المواد الغذائية إلا سببا واحدا لسوء التغذية، فتوزيع الغذاء داخل الأسر و صحة الفرد و توفير المغذيات الدقيقة (الفيتامينات و المعادن) تؤثر على نواتج التغذية أيضا. بالإضافة إلى ارتفاع احتمال معانات الأطفال في الأسر الفقيرة في الدول النامية من نقص الوزن ضعف ما يعاني منه أطفال الأسر الغنية.

1-2- الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل³: يلعب التعليم دورا أساسيا في عملية التنمية الشاملة مما يجعل

الحكومات و الهيئات الدولية تسعى بصورة متواصلة لتوفير الظروف المادية و الموضوعية لتحقيق فرص التحاق الأجيال المتوالي في مختلف المناطق و بمختلف مستويات التعليم و خاصة المرحلة الابتدائية كحد أدنى تشترك فيه المجتمعات البشرية و الفئات الاجتماعية. لا يقتصر

التعليم الابتدائي على مجرد تعميم الالتحاق بالمدارس فهو يشمل أيضا نوعية التعليم، بمعنى أن جميع الأطفال الذين يرتادون المدارس بانتظام يتعلمون مهارات لغوية وعددية و يتمون مرحلة التعليم الابتدائي في موعدها، من أجل ذلك و لتقييم سياسات الدول التعليمية تعهد المجتمع الدولي في عام 1990 بتوفير التعليم للجميع و تخفيض نسب الأمية في المؤتمر العالمي الذي انعقد في جومتين بتيلند، عندما أشارت الإحصاءات الدولية إلى وجود 115 مليون طفل ممن هم في سن التمدرس غير مسجلين في أية مدرسة و غالبيتهم من الإناث. لهذا كان من الضروري إدراج هدف تعميم التعليم الابتدائي و جعله الهدف الثاني من أهداف الألفية الإنمائية للمطالبة بتحقيق تعليم ابتدائي شامل من خلال تمكين الأطفال (ذكور و إناث) في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015. و بهدف تحقيق الظروف المستقبلية المناسبة لإدماج الأفراد باعتبار التعليم الابتدائي لازما لتلبية الحاجات الأساسية من التربية و القراءة و الكتابة، أين يتمكن الفرد من استخدام أدوات التعلم و يكتسب قدرا مناسباً من المعارف و المهارات و القيم و الاتجاهات التي يحتاج إليها في الحياة، إضافة إلى هذا فإن التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي يتيح فرصاً موضوعية للاندماج الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع و يحقق للجميع المساواة في الفرص.⁴

1-3- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة: المساواة بين الجنسين لا تعني بالضرورة تساوي النتائج لكل من الذكور و الإناث، لكنها تعني التساوي في الحصول على "الفرص التي تسمح للناس بمواصلة الحياة التي يختارونها بمحض إرادتهم و تجنب أوجه الحرمان الشديدة في النتائج". و المساواة في الحقوق تشير إلى المساواة في ظل القانون سواء كان عرفياً أو تشريعياً. و تشير المساواة في الموارد إلى المساواة في الفرص بما في ذلك المساواة في الحصول على الاستثمارات في رأس المال البشري و غيره من الموارد الإنتاجية و الوصول إلى الأسواق و تعكس المساواة في التعبير القدرة على التأثير و المشاركة في الحوار و القرار السياسي و في عملية التنمية.

لقد طرحت مؤخرًا مقاربات عديدة انعكست في استراتيجيات مختلفة تدعو إلى إحداث تغيير في القيم المجتمعية بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية و التنموية، فتعزيز المساواة في الحقوق و الموارد و التعبير يؤدي إلى أداء اقتصادي أكفأ و إلى مؤسسات أفضل و القضاء على مختلف أشكال التمييز التي كانت تعاني منها و يقصد بذلك إنهاء العنف ضد المرأة، اللامساواة في العلاقات و التوزيع العادل للفرص و الثروات بين الجنسين و إلغاء جميع أشكال التباين في الإمكانيات. و يقوم ذلك على الارتقاء بقدرات النساء بحيث يصبحن مستعدات لأداء جميع الوظائف و تحسين مهارتهن لتوسيع مجالات مشاركتهن في جميع مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي تساهم في تطوير المجتمع.

1-4- الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال: يموت 11 مليون طفل سنويا - أي بمعدل 30000 طفل يوميا، لأسباب يمكن تفاديها أو معالجتها، حيث أثبتت الدراسات أنه يمكن إنقاذ معظم هذه الأرواح عبر توسيع برامج الرعاية الصحية، التي تعد ضمن أولويات التنمية الشاملة. لذلك عملت الدول و لا زالت تعمل على توفير مختلف الخدمات الأساسية اللازمة للعناية بمختلف الشرائح الاجتماعية، خاصة الفئات الأكثر عرضة للأمراض، كالأطفال، من خلال التوسع في بناء المؤسسات الصحية، مراكز رعاية الأطفال، القيام بعمليات التطعيم ضد الأمراض الوبائية و المعدية كالحصبة، تنظيم حملات التوعية و تنفيذ برامج الصحة المدرسية. و يندرج تحت هذا الهدف الغاية التي تسعى، لتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثلثين في الفترة ما بين 1990 - 2015.

1-5- الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات: جاء أول حديث صريح عن الهدف القائم على ضمان حصول كافة الأفراد على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية و الجنسية في المؤتمر الدولي للسكان و التنمية الذي عقد بالقاهرة 1994، تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تعتبر صحة المرأة عموماً و الأمهات خصوصاً من بين أهم أولويات السياسات الصحية للدول نظراً لمكانة المرأة في الأسرة و المجتمع ككل. الأمر الذي جعل للعناية بصحة المرأة و لاسيما تخفيض وفيات الأمهات أثناء فترات الحمل و عملية الولادة و في فترة النفاس هاجسا علميا نظرا لحجم الخسائر في الأرواح الذي يسجل عبر العالم، حيث تم إحصاء أكثر من 500000 وفاة بينما يعاني

عشرون ضعف هذا العدد من الأزمات الصحية وإعاقات في عام 2005، 99% منها في الدول النامية. ترجع الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع حجم وفيات الأزمات إلى نقص الرعاية الصحية، نقص التغذية، الولادة دون إشراف طاقم طبي متخصص. صار تعميم توفير الخدمات الأساسية لضمان صحة إنجابية لائقة من الأهداف الإنمائية للألفية، لهذا تسعى دول العالم عبر جملة من التدابير إلى تحقيق الأهداف الآتية:⁵

- توفير نظام رعاية الصحية الخاصة بالأزمات قبل وبعد الولادة؛
- توفير الظروف المادية التي تساعد على تنظيم الأسرة؛
- القضاء على عمليات الإجهاض؛

- محاربة جميع الأمراض التي تصيب المرأة كسلطان عنق الرحم و سلطان الثدي و غيرها من الأمراض الأخرى.

1-6-الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض: ترتب عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العقدين الماضيين في العديد من مناطق العالم الدعوة إلى ضرورة إدراج محاربة هذا المرض المعدي و الخطير ضمن أولويات الأمم و الهيئات الدولية المتخصصة. جاء هذا بعد ارتفاع عدد المصابين بهذا المرض و الحاملين للفيروس نتيجة تعدد طرق انتشاره، مما استوجب إدراج تعميم فرص العلاج للمصابين ضمن أولويات المجتمع الدولي وجعله هدفا من أهداف الألفية الإنمائية. بالإضافة إلى هذا فقد أكدت الأمم المتحدة ضرورة محاربة انتشار أمراض أخرى لا تقل خطورة عن مرض الإيدز و تهدد صحة الأفراد كداء الملاريا الذي يتفشى في الكثير من بلدان العالم، حيث يصيب ما بين 350 إلى 500 مليون شخص سنويا و يتسبب في وفاة 90% من المصابين في إفريقيا جنوب الصحراء و ما يعادل 2000 طفل يوميا.

تندرج تحت هذا الهدف ثلاث غايات هي:

الغاية الأولى: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2015 و بدأ انحساره اعتبارا من هذا التاريخ.

الغاية الثانية: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2015 لجميع من يحتاجونه.

الغاية الثالثة: وقف انتشار الملاريا و غيرها من الأمراض بحلول عام 2015 و بدأ انحسارها ابتداء من هذا التاريخ.

1-7-الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية⁶: يقصد بالاستدامة البيئية استخدام الموارد الطبيعية بحكمة و حماية النظم البيئية التي يتوقف على سلامتها بقاء الجنس البشري. لقد أصبح الحفاظ على البيئة و العمل على ضمان استدامتها من بين أولويات السياسات التنموية و يعود إدماج دور المحافظة على بيئة سليمة ضمن أهداف التنمية إلى أهمية العوامل الطبيعية في تحسين ظروف معيشة الأفراد و تطوير أنشطتهم و رفع مداخلتهم، فلن تكون الإنجازات في مجال تخفيض أعداد الفقراء مستدامة و لن تتحسن ظروف حياة الملايين من الناس عبر العالم ما لم تتمكن من الحفاظ على التنوع البيولوجي و الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري و زيادة مساحة الغابات.....

لضمان استدامة البيئة و تحسين ظروف حياة الأفراد أجمعت الدول على ضرورة التحكم في جملة من الموارد لتقليل من سلبيات التصنيع و تسهيل استفادة الأفراد من مختلف الموارد الطبيعية و على رأسها المياه الصالحة للاستعمال.

يندرج تحت هذا الهدف أربع غايات فرعية و هي:

الغاية الأولى: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج القطرية و انحسار فقدان الموارد البيئية؛

الغاية الثانية: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي؛

الغاية الثالثة: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة و خدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول 2015؛

الغاية الرابعة: تحسين ظروف معيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020.

1-8-الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: يوجد اليوم توافق دولي على وجوب إقامة شراكة دولية بغية إقامة إطار مؤسسي يسمح بإدارة رشيدة للتنمية، لذلك تم إدراج الشراكة العالمية من أجل التنمية ضمن أولويات الأهداف الإنمائية للألفية. وهو تعاهد دولي يفعل الالتزام العالمي بتخفيض الفقر من خلال الاعتماد على المسؤوليات المتبادلة بين البلدان الغنية و الفقيرة، تقوم الشراكة العالمية من أجل التنمية على جملة من المراكز تهدف كلها إلى تحسين المناخ الاقتصادي للدول النامية، من خلال:

- زيادة تطوير النظام المالي و التجاري المنفتح بحيث يكون غير تمييزي كما يتضمن هذا النظام التزاما بالحكم الصالح و التنمية القطرية و الدولية؛
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا و يتضمن ذلك فرصا لتصدير منتجاتهم من دون حصص نسبية أو تعريفات جمركية. و العمل على التوظيف الايجابي للمساعدات الدولية في مختلف المجالات الحيوية خاصة في مجال خلق فرص عمل للشباب، تعزيز التخفيف من أعباء الدين عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و إلغاء الدين الثنائي الرسمي؛
- معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان التي ليس لها منافذ بحرية و الدول الجزرية الصغيرة؛
- تحسين الواقع الصحي، من خلال التعاون مع الشركات الصيدلانية، لإتاحة المستحضرات الدوائية الأساسية بأسعار ميسرة في الدول النامية.

- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير التكنولوجيات الحديثة كتقنيات المعلومات الاتصالات الحديثة لمختلف شرائح المجتمعات النامية.

2- برامج مكافحة الفقر في الدول العربية: تتباين سياسات مكافحة الفقر بين الاقتصادية و الاجتماعية و في غالب الأحيان يتم المزج بين الاثنين، للوصول إلى الأهداف المسطرة و يلعب التعليم و التكوين و التدريب دورا مهما في تنمية قدرات الفقراء و مساعدتهم للحصول على مصدر رزق دائم. تعتبر ظاهرة الفقر في الدول العربية قديمة و ترجع جذورها إلى حقب الاستعمار الأجنبي الذي تعرضت لها المنطقة و تسعى حكومات الدول العربية إلى إيجاد مزيج مناسب من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتقليل من أعداد الفقراء وتحقيق جزء من متطلبات أهداف الألفية الإنمائية، التي التزمت بها في بداية القرن الحالي.

2-1- السياسات الاقتصادية:

2-1-1- التمويل المتناهي الصغر: يعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه: تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء. تتراوح ما بين القروض و التأمينات و الخدمات الفنية، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة كالبنوك التجارية و المنظمات غير الحكومية المتخصصة. تجدر الإشارة في البداية إلى تحديد الفرق بين التمويل المتناهي الصغر و الإقراض متناهي الصغر، حيث يشير الأول إلى مجموعة من العمليات المالية أكثر شمولاً من المفهوم الثاني، فالتمويل متناهي الصغر يعكس ما شهده حقل الإقراض متناهي الصغر من تطور. يحتاج الفقراء إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية المناسبة، المرنة و الميسرة، المسعرة على نحو معقول. يعد التمويل الصغير أحدها وهو قطاع متخصص يجمع بين الصيرفة و الأهداف الاجتماعية. يمكن الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية على نحو مستمر. هذا ما يؤدي إلى زيادة دخولهم و حيازتهم لأصول مادية، و بالتالي تقل درجة تعرضهم للأزمات الخارجية، كما يمكن الأسر الفقيرة من الخروج من حالة تأمين قوت يومهم فقط، إلى مرحلة التخطيط للمستقبل، الحصول على تغذية أفضل، تحسين ظروف معيشتهم، بتعميم هذه الخدمات، كما تعد وسيلة مهمة للحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع. و للوصول لأكثر عدد ممكن من الفقراء يجب بناء أنظمة مالية خاصة بهذه الفئة، تعتمد على مؤسسات مالية قادرة على تحريك وإعادة تدوير المدخرات المحلية لتوسيع الائتمان.⁷

2-1-2- تنمية المناطق الريفية: يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في المناطق الريفية، و ضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية المتاحة بهدف توفير سبل العيش المستدامة وذلك من خلال⁸:

- ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر و المستقبل، كما و نوعا، إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى؛
- توفير فرص العمل المستدام و زيادة الدخل و تحسين ظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية و العمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجيتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد و منع تعرض البيئة للتلوث؛
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية ، الاقتصادية و الاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج و تقوية آليات الاعتماد على الذات.

رغم التعقيدات البالغة التي تواجه سكان المناطق الريفية، إلا أنه لا يستحيل إقامة تنمية ريفية تصب في صالح فقراء هذه المناطق و تساعدهم للخروج من دائرة الفقر. فإنشاء التعاونيات الريفية والمنظمات الجماعية للاعتماد على الذات هي آلية جوهرية لبناء قدر من الأمن الاقتصادي. لقد أظهرت تجربة برنامج تنمية التجمعات الريفية، التعاونيات و رابطات المزارعين أنه بالإمكان التخلص من الفقر في المناطق الريفية عن طريق وضع سياسات للإصلاح الفلاحي و يتم ذلك بمنح حق الامتياز في استغلال الأراضي الزراعية لصغار الفلاحين مع تدعيمهم بموارد مالية تكون في شكل قروض ميسرة طويلة الأجل، بمعدل فائدة منخفض نسبيا مقارنة مع بقية أنواع القروض الأخرى و وسائل مادية كمعدات خدمة الأرض و الخدمات الفنية عن طريق توفير الاستشارة من المختصين في الزراعة و تربية المواشي للفلاحين بهدف الاستغلال الرشيد و الجيد للموارد والحصول على أكبر عائد من هذا النشاط. هذا ما يساعد على توسيع دائرة النشاط الزراعي واستيعاب عدد أكبر من اليد العاملة مما يعني رفع دخول فئة من السكان أي تحقيق إنتاجية أكبر ومعيشة أفضل، بالإضافة إلى التقليل من ظاهرة الهجرة إلى المدن. و يتم كل ذلك بتدعيم هذه الجهود عن طريق بناء هياكل أساسية في المناطق الريفية بتوفير الطرق، ووسائل المواصلات، توفير خدمات اجتماعية حيوية كالمدارس و المراكز الصحية⁹.

كما نجد لتجربة التجمعات الريفية الأثر الإيجابي البالغ في دفع عجلة التنمية في المناطق الريفية النائية و المنعزلة، حيث يقوم مبدؤها على خلق بؤرة اقتصادية اجتماعية، تقوم على بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال إشراكهم في مراحل التخطيط و تنفيذ المشاريع. إضافة إلى تطوير المؤسسات المحلية التي لديها القدرة على إحداث التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الأرياف و بناء على ما سبق يتوجب بناء أكبر عدد من التجمعات الريفية و التركيز أكثر على رفع قدراتها الإنتاجية التي تصب في صالح الفقراء.

2-1-3- دعم و تشجيع المشروعات الصغيرة: تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من أهم خصائص هذه المشروعات نجد¹⁰:

- تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
- توفر هذه المشروعات سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).
- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد المصري وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضا يفتح أبوابا للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومي، لذا يجب الحفاظ على هذه الصناعات التقليدية من الاندثار.

- تساعد المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.
- يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.
- تمثل وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

يتم تسخير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في خدمة الفقراء من خلال تسطير برامج لتمويل المشروعات الصغيرة وذلك عن طريق تقديم قروض ميسرة من قبل البنوك، للبدء بإقامة مشروع صغير و حث الشركات العمومية و الخاصة على منح عقود مناولة لأصحاب هذه المؤسسات لتشجيعهم و مساعدتهم على الانطلاق في العمل. يمكن خلق بيئة مواتية لنمو و ازدهار هذه المؤسسات عن طريق تسطير جدول أعمال لتقديم المساعدة الفنية و الاستشارة و التدريب للقائمين على هذه المشاريع لضمان نجاحها و استمرار نشاطها. نظرا للدور الهام الذي تلعبه في توفير مناصب العمل ومقدرتها العالية على استيعاب القوة العاملة و بالتالي إتاحة الفرصة للفئات الفقيرة في الحصول على دخل، يعني المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر.¹¹

2-2- السياسات الاجتماعية: من غير الممكن الحد من ظاهرة الفقر دون الاعتماد على السياسات الاجتماعية التي

تتماشى مع السياسات الاقتصادية و تتراوح هذه البرامج بين برامج المعونة الاجتماعية و برامج التأمينات الاجتماعية.

2-2-1- برامج المعونة الاجتماعية: حيث يندرج تحت هذا البند الإجراءات التالية:

أ- دعم السلع الغذائية الأساسية و توفير الأمن الغذائي: إن دعم السلع الغذائية الأساسية و تأمينها بأسعار منطقية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم شريحة الفقراء التي لا بد من تأمين الأساسيات الغذائية لها لكي تتمكن من الانخراط في عملية التنمية و من الأفضل أن يترافق ذلك مع دعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء و غيرها. و هذا لا يتحقق إلا عن طريق الاهتمام بالنشاط الزراعي للوصول إلى هدف الأمن الغذائي و رفع حجم الصادرات من المنتجات الغذائية لرفع مستوى الناتج المحلي و التحكم في مستوى أسعار الغذاء بالشكل الذي يخدم الطبقة الفقيرة.

ب- تحسين الوصول إلى سكن ملائم و قروض الإسكان للفقراء: من أهم أسس تحسين ظروف حياة الفقراء، تحقيق ظروف سكن ملائمة و مريحة و تكمن الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف في تطوير المعلومات عن وضع أفراد المجتمع فيما يخص توفر السكن اللائق من عدمه. و عليه يجب تطوير شبكة بيانات لتقييم مستوى نوعية مساكن الفقراء و يجب توسيع مشاريع الإسكان للفقراء و تسهيل الحصول على القروض عن طريق تقديم الحوافز الملائمة للجهات المانحة و توفير الإمكانيات الملائمة ضمن المناطق الصناعية المؤهلة لجذب الفقراء للعمل فيها.

ت- التحويلات العينية و النقدية:¹² تهدف هذه البرامج لحماية الأفراد غير المؤهلين للعمل (كبار السن والمعوقين) ضد المخاطر التي تمتد لفترات طويلة المرتبطة بفقدان مصادر الدخل. و التي تساهم بشكل كبير في تعويض فشل السوق في توفير دخل كاف للفقراء و يتم هذا من خلال التحويلات العينية و النقدية التي تخصص لهم. تشمل هذه البرامج التي يتم التخطيط لها من قبل الهيئات الرسمية في الدولة، على نظام المنح المدرسية للأسر الفقيرة الغير قادرة على تحمل مصاريف التمدرس الخاصة بأبنائها، كما تضم أنظمة التمويل عن طريق توفير المواد الغذائية الأساسية لهذه الفئة. ويمكن أيضا وضع آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية، أو استردادها إذا تخلصوا منها بهدف تأمين الاستهلاك و يقصد هنا بتوفير الائتمان إعطاء منح و ليس قروض، لذا يجب التنبيه لاحتياجات الفقراء الفعلية.

ث- برامج الأشغال العامة: هي برامج توفر مناصب شغل دائمة و مؤقتة لكل الفئات يكون هذا في مشاريع البنية التحتية. و التي

يتم الإشراف عليها من قبل هيئات عمومية و يمكن الاستناد في تصميمها على المبادئ التالية:

- أن يكون الهدف من إقامة هذه المشاريع توفير فرص العمل؛
- أن يتم اختيار هذه المشاريع من قبل السكان المحليين؛
- أن يتم تحديد مقدار الأجور في هذه المشاريع، لتشجيع المحتاجين على التقدم للعمل في هذه الوظائف و تشغيل أكبر عدد ممكن منهم.

2-2-2- برامج التأمين الاجتماعي: تعرف أدبيات الأمم المتحدة التأمين الاجتماعي على أنه: مجموعة السياسات المعدة من أجل

التصدي للمخاطر و مواطن الضعف للأفراد القادرين و غير القادرين على العمل على حد سواء، بغرض مساعدتهم و حمايتهم من التقلبات الاقتصادية و الاجتماعية و الحد من المخاطر المحدقة بالفئات الهشة في المجتمع. فهي تلعب دورا فعالا في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي أثناء الأزمات. حيث تمثل المحتوى الأساسي لحق الإنسان في حياة كريمة. تضم برامج التأمين الاجتماعي عدة جوانب أساسية تتراوح بين: توفير الخدمات الصحية الأساسية، تأمين الدخل للفئات الهشة في المجتمع على غرار الأطفال و العاجزين عن العمل (المسنين و المعوقين) عن طريق الاستحقاقات الأساسية، تقديم المعونة الاجتماعية، إدارة المخاطر المتبادلة و غير الرسمية.

أ- **نظام التقاعد:** يعتبر نظام التقاعد قديم نوعا ما مقارنة مع بقية البرامج ، يتم إنشاء هذا النظام من قبل الحكومات، يقوم على مبدأ اقتطاع جزء من الأجرة الشهرية للعمال الأجراء المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي، كما يتحمل صاحب العمل جزء من أعباء التأمين. يستفيد المؤمن من منحة التقاعد بعد انقضاء سنوات الخدمة المحددة قانونا أو بعد وصوله السن القانونية للاستفادة من هذه المنحة إلى غاية وفاته.

ب- **التأمين على البطالة:** إن ظروف عدم التأكد التي تسود سوق العمل تجعل من هذه الاتفاقيات أمرا في غاية الأهمية، لحماية الفئات الهشة من التقلبات و الأزمات التي يمكن أن تمس البلاد من حين لآخر. يتم تمويل هذه الأنظمة عن طريق الضرائب المفروضة على أرباب العمل و بمجرد أن يفقد المؤمن منصب عمله فإنه يستطيع الحصول على منحة البطالة. و بهذا يكون نظام التأمين على البطالة وسيلة تمنع وقوع الأفراد في حالة الفقر.

ت- **دعم صناديق التنمية الاجتماعية:** تم إنشاء هذه البرامج من أجل التخفيف من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، خاصة إذا طالت فترة المرحلة الانتقالية في أثناء تطبيق هذه البرامج. لهذا أنشأت هذه الصناديق لتخفيف من الآثار الاجتماعية لهذه البرامج على الفقراء، و يتضمن مشروع صناديق التنمية الاجتماعية ستة برامج رئيسية هي:

- تحسين البنى التحتية و الخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة؛
- توليد فرص عمالة عن طريق إقامة مشاريع الأشغال العمومية؛
- تحسين النظام الأساسي لخدمات النقل العام؛
- تشجيع المشاركة و زيادة القدرات و التعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع (الجمعيات، المنظمات غير الحكومية،...)؛
- إقامة و تنمية مشروعات إنتاجية تولد مناصب عمل في المناطق منخفضة الدخل؛
- تقوية القدرات الإدارية و الفنية حتى تتمكن من تنفيذ المشروع بكفاءة و فعالية.

3- **تقييم برامج مكافحة الفقر في الدول العربية:** على الرغم من التقدم الذي تحققه الدول العربية في مجالات التنمية المختلفة، إلا أنها تعاني من عدة نقائص و تواجه عدة تحديات على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، فنجد أن درجة الفقر هي أعلى بكثير من المستوى الذي يعكسه استخدام خط الفقر الدولي، خاصة في المناطق الريفية ويرجع هذا التعثر إلى عدة عوامل منها:

3-1- **في مجال التشغيل:** إن الاستمرار في الاعتماد على النمو المتقلب المرتكز على قوة النفط أثر سلبا في سوق العمل مما أدى إلى جعل المنطقة تسجل أعلى المعدلات في العالم من حيث البطالة و التي تقدر بـ 14,6%، بينما تقدر نسبة الذين لم يسبق لهم العمل

بحوالي 70% من العاطلين عن العمل. و تقدر نسبة الشباب العاطل عن العمل في المنطقة العربية بـ 50% فقد فشل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في خلق فرص عمل كافية لسد فجوة البطالة و مع استمرار الارتفاع في نمو القوى العاملة و استمرار اتساع التحصيل الدراسي، تغيير وضع المرأة في المجتمع و ارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل و منافستها للرجل في عدة مجالات كالزراعة و الصناعة، الصحة و التعليم... تزايد التفاوت بين العرض و الطلب في سوق العمل العربية، فعلى سبيل المثال تمثل القوى العاملة الحاصلة على مستوى ثانوي أو أعلى منه 42% وفي المقابل فنفس الفئة تمثل 80% من العاطلين عن العمل.

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى تدي معدلات نمو التشغيل في المنطقة العربية حيث سجلت نسبة 2,5% في دول شمال إفريقيا و 2,9% في دول المشرق العربي و نتيجة لعجز القطاعات الرسمية على توفير فرص عمل أصبح القطاع غير الرسمي مستودع لفائض العمالة في المناطق الحضرية. ومعظمهم من القوى العاملة البسيطة و غير المشمولة بالحماية الاجتماعية وعليه فإن الدول العربية أمام تحدي خلق 51 مليون فرصة عمل مع مطلع عام 2020 لتحسين أوضاع مواطنيها.¹³

ترجع أسباب عجز سوق العمل العربية على استيعاب الكم المتزايد من القوة العاملة إلى عدة عوامل نذكر منها:¹⁴

- انخفاض جودة التعليم في الدول العربية، حيث تعجز المقررات الدراسية المعتمدة في المراحل الأولى من الدراسة على تزويد الشباب دون سن 15 بمهارات حياتية أساسية، إضافة إلى أن التعليم الثانوي وما بعده يفشلان في تزويد الشباب بالمهارات و المعرفة الضرورية للنجاح في سوق العمل،
- تشكل تشريعات العمل غير المرنة عائقاً يحول دون قيام المؤسسات بترتيب إجراءات التوظيف عبر المنطقة، فمعظم قوانين العمل غير مجهزة للتعاطي مع اقتصاديات المنطقة سريعة التغيير. مع العلم أن القليل من دول المنطقة نجحت في تحديث منظومة قوانين العمل و جعلها مرنة ، مع ضمان حد أدنى من الأمان للعمال؛
- إن فرص العمل الجديدة المستحدثة في المنطقة مؤقتة و غير نظامية، فإما تحصر الشباب في وظائف متدنية الأجور أو توجد لهم حوافز لانتظار الاستخدام في القطاع العام؛
- تميل التدخلات لتشغيل الشباب إلى إهمال فئة المستضعفين من الشباب و المهمشين الذين ينقصهم التأهيل اللازم.

3-2- الحماية الاجتماعية: إن جهود إنشاء و تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، غير متوازنة بين مختلف مجموعات البلدان العربية. تعتبر هذه الشبكات حديثة النشأة نسبياً خاصة في الدول العربية منخفضة الدخل، فقد أسست في اليمن سنة 1996. مثل هذه الأنظمة تعجز عن أداء مهامها بفعالية في الدول التي ينتشر فيها الفقر بشكل واسع.¹⁵ فعلى سبيل المثال يصل دعم السلع الغذائية و الطاقة إلى عدد كبير من الأشخاص، لكنها تأخذ وجهة غير التي وضعت لأجلها حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة 93% من الدعم في مجال الطاقة (البنزين) في مصر تذهب إلى أغنى 20% من المستهلكين. و في الوقت نفسه يتم توجيه التحويلات النقدية بشكل أفضل نسبياً إلى الفئات الفقيرة و لكنها تعاني من تدي مستويات تمويلها التي تقل في الغالب عن 1% من إجمالي الناتج المحلي مما يجعلها غير مؤثرة من ناحية تحسين الأحوال المعيشية للفقراء.¹⁶

تبقى تغطية المعاشات التقاعدية في المنطقة العربية متواضعة و لا تدفع في المتوسط سوى إلى 10% من المسنين. أما نسبة العمال المسجلين حالياً في نظام المعاشات التقاعدية فلا يتعدى 30%، هذا يعني أنه بعد مرور 20 إلى 30 سنة من الآن يحتمل أن لا يحصل 70% من كبار السن على دخل مضمون يقيهم من الفقر.

لا تزال تغطية التأمين ضد البطالة في المنطقة العربية تسجل أدنى المعدلات مقارنة بباقي مناطق العالم.

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة العربية في العقود الماضية في مجال تطوير الأطر المؤسسية للتعامل مع التحديات الاجتماعية و الاقتصادية بشكل أكثر فعالية، فإن سياسات العمالة و الحماية الاجتماعية تعتبر مجزأة و ضعيفة بحيث يصعب دمجها في

صلب مناقشات السياسات الوطنية. هذا و لم يكن موضوع تعزيز حقوق العمال الأساسية ضمن أولوية السياسات الوطنية، بالإضافة إلى ضعف آليات الحوار الاجتماعي و انخفاض التمثيل النقابي.¹⁷

3-3- في مجال التعليم: على الرغم من التقدم الذي حققته المنطقة في مجال التعليم، لا يزال انجاز النظام التعليمي في المنطقة الأدنى مقارنة بدول أخرى لديها نفس مستوى الإمكانيات الاقتصادية، لقد تمكنت المنطقة العربية من اللحاق تقريبا بركب منطقتي شرق آسيا و أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالالتحاق الكامل بمرحلة التعليم الابتدائي، لكنها و في المقابل لا تزال متخلفة بالنسبة للالتحاق في مرحلتَي التعليم الثانوي و العالي و نتيجة لذلك فإن متوسط سنوات الدراسة في المنطقة العربية أدنى مما هو عليه في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بأكثر من سنة. إضافة إلى ذلك فقد ازداد معدل عدم تساوي توزيع سنوات التحصيل العلمي.

- أظهرت نتائج الدراسة التي أجريت حول أداء تلاميذ السنة الثامنة من التعليم الأساسي في الرياضيات و العلوم سنة 2003، التي شاركت فيها 10 دول عربية ، أن معدلات مادة الرياضيات لتلاميذ العرب تتدنى بشكل ملحوظ عن المعدل الدولي العام، حيث لم يصل إلى مستويات عالية من الأداء سوى 10% من التلاميذ في الأردن، 8% في مصر، 6% في لبنان، 5% في فلسطين، أما باقي الدول العربية فحققت معدلات أقل. و هذا يعني أن الأغلبية الساحقة من التلاميذ العرب يفتقدون إلى المعارف التي يقيسها الاختبار، كذلك احتلت الدول العربية المراتب الدنيا (بين 38 و 51 من أصل 52) في اختبار العلوم، استمر تدني أداء التلاميذ العرب في الدراسة الدولية التي أجريت سنة 2007 و نفس النتائج تأكدت في سنة 2009 فقد احتلت المراتب الدنيا في اختبار الرياضيات الصف الثامن (بين 30 و 51 من أصل 51) و العلوم (بين 22 و 50 من أصل 51). و فيما يخص مستوى الصف الرابع فبين اختبار الرياضيات نفس النتائج السابقة حيث احتلت الدول العربية المشاركة المراتب (بين 31 و 38 من أصل 38) وفي مادة العلوم (بين 33 و 38 من أصل 38)، مما يؤكد أن مناهج الدول العربية عامة تكاد تفتقد للأنشطة الخاصة بتنمية القدرة على جمع المعلومات، تنظيمه او اكتشاف مصادر الخطأ، تحليل المعلومات و تفسير الظواهر.¹⁸

- ثلثي الطلاب في أكثر من نصف دول المنطقة يتخرجون في مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية و ليس في مجالات العلوم الأساسية و الرياضيات و هو نقيض النمط المعمول به في شرق آسيا. و نظرا لأن ابتكار و تطويع التكنولوجيا يلعب دورا متزايد الأهمية في عملية التنمية، فإن المنطقة العربية تنتج المزيج الخاطئ من القدرات.¹⁹

يقدر المتوسط العربي لنسبة الإنفاق على البحث العلمي 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء تونس، المغرب و ليبيا التي يصل معدل الإنفاق على البحث العلمي فيها إلى 0,7% مقابل معدل عالمي يقدر بـ 1,7%، حيث يقدر بـ 3,8% في السويد، 2,68% في الولايات المتحدة و 3,18 في اليابان المصدر الوحيد لهذا التمويل في الدول العربية هو الإنفاق الحكومي و نسبة مساهمة القطاع الخاص لا تتجاوز في أحسن الأحوال 5%.²⁰ و ما توفر من هذا الإنفاق يوجه بنسبة عالية إلى الاستثمار المادي على حساب الاستثمار الحقيقي في البحث و التطوير.²¹

3-4- بالنسبة لقطاع الصحة: على مدى عقود اهتمت البلدان العربية بتطوير القطاع الصحي و على الرغم من هذه الاستثمارات ظل هذا القطاع الحساس و المهم يعاني مشكلات مزمنة و التي نذكر منها:²²

- عدم كفاية التمويل في مجال الصحة: تمثل النفقات الصحية في أغلب البلدان العربية ما يراوح بين 1,2% و 9,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 وتسجل كل من لبنان و الأردن 8,8% و 9,6% على التوالي، بينما سجلت المغرب و اليمن أقل نسبة بـ 1,2% و 2,2% على التوالي. يتضح التفاوت داخل الإقليم في الإنفاق الفعلي على الصحة الذي يتراوح بين 25 و 871 دولار للفرد، باستثناء بلدان الخليج العربية ترصد غالبية البلدان العربية مبالغ قليلة نسبيا للقطاع الصحي و في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط، حيث تتراوح النفقات الخاصة على الصحة بين 3,4% و 16,5% من النفقات الإجمالية ، أما من حيث

مستويات التمويل المطلقة، فإن البلدان المنتجة للنفط تستثمر مبالغ مالية ضخمة على قطاع الصحة، لكن هذه الاستثمارات لا تنعكس على واقع التغطية الصحية المنصفة و العادلة للجميع.

- تعاني نظم الصحة في أغلب الدول العربية من ضعف الأداء في مؤسسات الصحة العامة، عدم صلاحية وهجرة الكفاءات المهنية في مجال الصحة خاصة في البلدان العربية منخفضة ومتوسطة الدخل، كما أن عدد الأطباء لا يتوزع توزيعاً منصفاً بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية وبين المستشفيات الكبرى و المراكز الصحية، كذلك تشكو النظم الصحية من البيروقراطية مما يحد من فعالية الإصلاحات التي تهدف للنهوض بالقطاع.

لقد شرعت العديد من الحكومات في المنطقة العربية في اتخاذ خطوات نحو الوقاية من فيروس ومرض الإيدز لكن تبقى الاستجابة بطيئة، فأنشطة مكافحة فيروس و مرض الإيدز تركزت في القضايا الطبية مثل: الفحوص الطبية الإلزامية، تزايد علاج مرضى الإيدز، غير أنه لم تتم على نحو كاف معالجة العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تساهم في انتشار الفيروس، سواء من حيث البحوث أو الإجراءات التدخلية، علماً بأن المنطقة تفتقر إلى تفعيل إجراءات الأساسية كمحدودية برامج تهدئة التمييز الاجتماعي و المؤسسي الذي تعاني منه الفئات المصابة بالفيروس، إستراتيجيات التوعية و التواصل لزيادة الوعي و المعرفة بالوباء بين المواطنين، حيث يسود الاعتقاد بعدم تعرضهم لمخاطر الإصابة بالفيروس، تفتقر المنطقة إلى تقديم الخدمات التشخيصية الكافية عن المرض.²³

3-5- بالنسبة لقطاع المياه: يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في المنطقة العربية عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بـ 1000 متر مكعب سنوياً ومع ذلك فإنه يزيد عن هذا المستوى في عدد من الدول العربية مثل سوريا، لبنان، المغرب و يقل عن 500 متر مكعب في فلسطين، جيبوتي، و دول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان²⁴، رغم هذا نجد أن بعض الدول في المنطقة تستخدم كل سنة كميات من المياه تزيد عن إمدادات المياه المتجددة المتوفرة لديها. كما تستخدم الكثير من الدول المياه بصورة تتميز بالإسراف. يعتبر استهلاك الفرد من المياه المحلية في دول الخليج العربي هو الأكثر على مستوى العالم، حيث يزيد هذا المعدل بنسبة 50% عن معدل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب تسرب المياه من شبكات التوزيع في المدن و التي تتراوح في الغالب بين 40 و 50%، يتم هدر أكثر من نصف كميات المياه الموجهة للزراعة.²⁵

تركزت جهود السلطات المختصة في الدول العربية على الجوانب المتعلقة بتطوير و زيادة إمدادات المياه، حيث تم رفع حجم استخدام المياه، التوسع في إنشاء محطات التحلية، معالجة مياه الصرف الصحي و إعادة استخدامها، بالإضافة إلى إنشاء السدود لجمع و تخزين و إعادة استخدام المياه السطحية، إلا أن أسلوب إدارة المياه عن طريق توفير الإمدادات المائية اللازمة أثبت فشله في توفير قدر معقول من استدامة المياه أو توفير الأمن المائي للدول العربية، فرغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتوفير المياه فإنها مازالت تعاني من نقص كبير في المياه بسبب زيادة الطلب.²⁶

إن إتباع أسلوب زيادة إمدادات المياه دون الاهتمام بتحسين و زيادة فعالية توزيع المياه واستخداماتها خلق عدة سلبيات في العديد من الدول العربية و نذكر على سبيل المثال: تدني كفاءة الاستخدام، تزايد الطلب المستمر للقطاعات المختلفة و ارتفاع معدل استهلاك الفرد، ارتفاع تكلفة معالجة و توزيع المياه، تدني نوعية المياه، بالإضافة إلى عدم تطوير استراتيجيات تسيير و استغلال الموارد المائية ذات رؤيا بعيدة المدى قائمة على اعتبارات العرض و الطلب.

فيما يخص السياسات الخاصة بتسعير المياه التي تحركها اعتبارات اجتماعية تحول دون استرداد التكاليف الخاصة بالتنقيب و التطهير و نقل هذا المورد الحيوي للمستهلك والصيانة اللازمة، هذا ما يؤدي إلى تدهور جودة الخدمة المقدمة.

3-6- التغيرات المناخية: شهدت المنطقة العربية زيادة غير منتظمة في درجات الحرارة تراوحت بين 2,0 و 2 درجة مئوية و حدثت هذه الزيادة خلال أربع عقود فقط. و كذلك يتوقع أن يزيد المناخ من تعرض السكان إلى أوضاع خطيرة (الأمراض، المجاعات، الكوارث الطبيعية...). فمعظم المنطقة العربية صحراء تعملها درجات حرارة مرتفعة، مما يجعلها تتعرض من حين لآخر إلى عواصف غبارية

مما يزيد من درجة انجراف التربة (الانجراف الناتج عن الرياح)، كما أن هذه العواصف الغبارية تحمل معها هواء ملوث و هو ما يجعل صحة السكان عرضة للخطر. تقدر كميات الغبار التي تصدرها منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى مليار طن سنويا، إن اشتداد هذه العواصف وتكرارها يؤدي إلى خسائر كبيرة في الناتج المحلي لبلدان المنطقة قد تصل إلى 12,7 مليار دولار، تتعرض المنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى إلى الجفاف، فالدول العربية الواقعة في الساحل الإفريقي تعيش تحت التهديد الدائم للجفاف و القحط. بينما تتعرض بلدان أخرى الجزائر مثلا إلى الفيضانات سنة 2001 التي خلفت أضرارا بالغة بالبنية التحتية قدرت قيمتها بـ 300 مليون دولار.²⁷

التصحّر: تتهدد المنطقة العربية التي تبلغ مساحتها 14,1 كيلومتر مربع مخاطر التصحر و هو تردي الأراضي في المناطق القاحلة و الشبه قاحلة و الجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة كالتغير المناخي، النشاطات البشرية الجائرة في حق البيئة... إلخ. تقدر نسبة الأراضي الصحراوية في شبه الجزيرة العربية بـ 89,6%، تليها شمال إفريقيا بنسبة 77,7%، ثم منطقة وادي النيل و القرن الإفريقي بـ 44,5%، ثم المشرق العربي بـ 35,6%. و يهدد التصحر المتواصل 2,87 مليون كيلومتر مربع إي ما يعادل خمس المساحة الكلية للدول العربية، حيث تعتبر دول المشرق العربي الأكثر عرضة لهذا الخطر بنسبة تقدر بـ 48,6% من المساحة الإجمالية للمنطقة. تليها منطقة وادي النيل و القرن الإفريقي بنسبة تقدر بـ 28,6%. 16,5% في شمال إفريقيا و 9% في شبه الجزيرة العربية.²⁸

3-7- إدارة الحكم و إصلاح المؤسسات: تؤكد التجربة العربية خلال الفترة 1996-2006 إلى ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية باعتبار أن هذه خطوة أساسية لتحقيق التوسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الشعب العربي. على الرغم من أن الدول العربية حققت تحسينا في خمسة من أصل ستة أبعاد لإدارة الحكم، كانت هذه التحسينات هامشية جدا بالمقارنة مع التحسينات الأوسع التي تحققت على مستوى العالم. فيما يتعلق بفعالية الحكومة سجلت الدول العربية تدهورا كبيرا، حيث يجب على الدول العربية أن تمنح هذا البعد أولوية خاصة في برامج الإصلاح المؤسسي التي تقوم بها و بلغ التحسن في جودة التنظيم حوالي 7%. و فيما يخص التعبير و المساءلة و الاستقرار السياسي تحقق تحسن بنحو 9%، بينما شهد البعد الخاص بحكم القانون زيادة تقدر بـ 16% و بلغ معدل السيطرة على الفساد 25% و هو من أكبر التحسينات المسجلة.²⁹

كانت التحسينات الحكومية شكلية اهتمت أكثر بالاستقرار منها بإجراء إصلاح عميق، حيث ينطبق هذا على الفساد و النوع الاجتماعي، فعلى الرغم من وجود أحكام قانونية لتدراك ذلك يمر الفساد و المعاملات غير العادلة على أساس النوع الاجتماعي بلا عقاب. و من شأن الفساد أن يجعل فشل الحكومة أكثر عمقا و تعقيدا فقد تم تحديد الفساد في العديد من الدول العربية كعقبة رئيسية أمام الاستثمار و ممارسة الأعمال التجارية (مصر، ليبيا، الجزائر، الأردن، المغرب و لبنان). و تجدر الإشارة إلى أن الجهاز البيروقراطي هو ظاهرة أخرى يشار إليها كأحد معوقات ممارسة الأعمال التجارية و كعقبة أمام فعالية مواجهة الفساد. يتراوح مؤشر مدركات الفساد* بين 0 كحد أدنى و الذي يشير إلى استفحال مظاهر الفساد و 10 وهي أعلى قيمة و التي تدل على انعدام مظاهر الفساد. من خلال بيانات الجدول يتضح لنا أن معظم الدول العربية تعاني من استفحال مظاهر الفساد حيث نجد أن متوسط مؤشر مدركات الفساد في المنطقة يساوي 3,47 نقطة من عشرة. فباستثناء قطر، الإمارات، البحرين اللواتي حققن مؤشر يفوق 5 نقطة من عشرة و تحسنا مقارنة بسنة 2009 حيث سجلتا 7 نقطة من عشرة، 6,5 نقطة من عشرة على التوالي، تبقى معظم الدول العربية دون المستوى، حيث سجلت عمان أكبر تراجع و خسرت 11 رتبة أين كانت سنة 2009 تحتل المرتبة 39 بمؤشر يقدر بـ 5,5 نقطة من عشرة لتحتل سنة 2011 المرتبة 50 عالميا بمؤشر قيمته 4,8 نقطة من عشرة و احتلت الصومال مؤخرة الترتيب عربيا و عالميا برتبة 182 من أصل 183 دولة.

يشكل الضعف المؤسسي واحد من أهم أسباب الاستبعاد الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في المنطقة العربية، حيث حرمت الأساليب الفوقية التقليدية التي انتهجتها حكومات المنطقة المواطنين من الإدارة المحلية الفعالة و القابلة للمساءلة، حسب مؤشر التعبير عن الرأي و المساءلة لسنة 2009 فكل الدول العربية مؤشراؤها سالبة بمتوسط قدره -1,152، حيث احتلت لبنان المركز الأول بـ

0,33- و الصومال المركز الأخير بـ 1,99- ، قيدت الدول العربية حرية التعبير و تكوين الجمعيات من خلال الوسائل التشريعية، مما أعاق تشكيل المؤسسات و العمليات الخاصة بإدارة الصراع الاجتماعي و التفاوض الجماعي.

فيما يتعلق بحرية المعلومات التي من شأنها تمكين المشاركة: تتميز البنية الأساسية لدى الأنظمة العربية بالمحدودية، كما أن روابطه بشبكة الانترنت متقطعة و خاضعة لرقابة شديدة لإيقاف النقد و ينظم النفاذ الحر إلى المعلومات العامة من خلال قانون حرية المعلومات الذي يوجد فعلا في الأردن فقط.

تشكو الدول العربية من مستوى شفافية يشوبه الضعف و الدليل على ذلك ندرة البيانات و المعلومات الإحصائية المتوفرة حول نوعية إدارة الحكم، إن معظم دول المنطقة لا تضمن حق مواطنيها في الإطلاع على البيانات الحكومية كالميزانية العامة. إن فصل السلطات ضمن فروع الحكومة ضعيف في أغلب الدول كما هو مبين في مؤشر فعالية الحكم الذي كان سالبا بقيمة 0,385- بسبب التركز المفرط للسلطة حتى في الدول الأكثر تعددية كمصر 0,30- و تونس 0,41 و الجزائر 0,59-.

تستلزم سيادة القانون تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد و الجماعات بشكل متساو وكذلك المساواة بينهم في العقاب و تعلق سيادة القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم و تضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة و خضوعهم للقانون و ليس لنزوات الأقوياء، كما يتوجب أن يوفر القانون الحماية للجماعات الأكثر ضعفا و فقرا من الاستغلال و الظلم و سوء المعاملة. تحرص معظم الدساتير العربية على استقلال السلطة القضائية، لكن كثيرا ما يستعمل القضاء لتصفية حسابات سياسية و هذا ما يظهره تدني مستوى مؤشر سيادة القانون في الدول العربية الذي يقدر بـ 0,271-، حيث سجلت دولة قطر أحسن أداء بحصولها على 0,96، تليها دولة الكويت ثم الإمارات، بينما كان الأداء الأسوأ من نصيب اليمن بـ 1,15-، السودان بـ 1,34- و في مؤخرة الترتيب الصومال بمؤشر بلغ 2,5-.

يعاني الشباب و النساء في المنطقة العربية من الاستبعاد خاصة على المستوى المحلي، يعد عدد المرشحات المشاركات في الانتخابات المحلية منخفضا جدا في كل من اليمن، العراق، المملكة العربية السعودية و يرجع هذا إلى ضعف تمثيل المرأة داخل الأحزاب السياسية، أو في قوائم المرشحين من قبل الأحزاب السياسية لقد زادت مشاركة الشباب في النقاش العام بفضل استفادتهم من وسائل الاتصال ذات التكنولوجيا العالية.³⁰

خاتمة

رغم التقدم الذي تحوزه الدول العربية كمجموعة لتحقيق الأهداف الإنمائية إلا أن هذا التقدم يخفي في طياته تباينات كبيرة بين مجموعات الدول و بين الدول و حتى داخل البلد الواحد، حيث نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تسير على المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف و قد نجحت في بلوغ بعضها قبل التاريخ المحدد. في حين تنحرف دول المشرق و المغرب العربي عن المسار السليم لتحقيق بعض الأهداف بينما نجحت في تحقيق البعض الأخر على غرار تعميم التعليم الابتدائي، الحد من انتشار الأمراض المعدية الملاريا و السل و توفير مرافق الصرف الصحي. و تتخلف الدول العربية الأقل نموا عن الركب على جميع الأصعدة حيث لا يتوقع أن تنجح في بلوغ الأهداف الإنمائية في وقتها.

تبدل الدول العربية جهودا لا بأس بها في سعيها لتحسين ظروف معيشة المواطن، غير أنها تواجه عدة عراقيل تحول دون نجاعة السياسات المتبناة و التي يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة و عجز الاقتصادات العربية عن خلق مناصب عمل لائقة و دائمة، انعدام الحكم الراشد و تفشي ظاهرة الفساد هذا ما خلق ضعف في أداء الخدمات الاجتماعية و حال دون وصولها لمستحقيها. بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالتدهور نوعية الأراضي و تعرضها للتصحّر و ندرة المياه.

قائمة بالمراجع

- ¹ مايرا يوفينيتش، إليزابيت م كينغ [2007]: «مبادئ الاقتصاد الذكي»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد: 44، العدد: 02، ص: 07.
- ² www.worldbank.org/information/millenniumdeveloppementgoles.consulte.le:16/10/2014.
- ³ الأمم المتحدة [2008]: «تقرير عن أهداف الألفية الإنمائية»، ص: 14. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.un.org/millenniumgoals/2008highlevel/pdf/newsroom/mdg%20reports/MDG_Report_2008_arabic.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/24.
- ⁴ جويل كوهين، دافيد بلوم [2005]: «تعهد العقول بالرعاية»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد: 42، العدد: 02، ص: 09.
- ⁵ الأمم المتحدة [2008]: «تقرير عن أهداف الألفية الإنمائية»، ص: 24.
- ⁶ د. عبد القادر لطرش، سميح البستاني، موزة المسلم [2009]: «الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر تقييم و استشراف»، سلسلة دراسات سكانية، العدد: 04، ص: 24. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/.../qatar_millennium_goals.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/20.
- ⁷ عالية عبد الحميد عارف [2009]: «إدارة القروض متناهية الصغر الآليات و الأهداف و التحديات»، المجلة العربية للإدارة، مجلد 29، العدد 01، ص: 166-167.
- ⁸ المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2007]: «التنمية الريفية في المنطقة العربية»، ص: 03. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.aoad.org/everreport2007.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/20.
- ⁹ منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي [2003]: «الخلاص من الفقر»، ص: 32. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/.../wcms_155883.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/20.
- ¹⁰ أحمد سيد كردي [2010]: «المشروعات الصغيرة و آثارها في القضاء على البطالة»، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158527>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/21.
- ¹¹ سليمان بن محمد السدلان، عبد الله بن محمد علي القحطاني: «الفقر في وطننا العربي»، متوفر على الموقع: www.kantakji.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/22.
- ¹² منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي الدورة 97 [2008]: «تحديات إستراتيجية ماثلة في الأفق»، ص: 19. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/.../wcms_093484.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/25.
- ¹³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية [2009]: «تحديات التنمية في الدول العربية: نَجح التنمية البشرية»، ص: 43، 42. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://204.200.211.31/contents/file/Dev_Ch_Report/DevChallengesVol1_Arb.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/07.
- ¹⁴ منظمة العمل الدولية [2008]: «تعزيز فرص استخدام الشباب و الشبابات في المنطقة العربية»، ص: 13، 12. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/bierut/downloads/events/qatar/youth.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/25.
- ¹⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية [2009]: «تقرير التنمية الإنسانية العربية: تحديات الأمن الإنساني في الدول العربية»، ص: 118-119. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr09/AHDR_2009_Complete.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/28.
- ¹⁶ البنك الدولي: «تعزيز مكاسب تخفيض الفقر و التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، ص: 6، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://siterources.worldbank.org/INTMINA/resources/poverty_complete_06_ARB.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/27.

- ¹⁷ مكتب العمل الدولي، المنتدى العربي للتشغيل [2009]: «الأزمة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية العالمية في الدول العربية لحة عن الوقائع و السياسات الخاصة لخلق فرص العمل و الحماية الاجتماعية»، ص: 21، متوفر على الموقع الإلكتروني:
- http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/ae/global_ar.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/18.
- ¹⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2009]: «تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج»، ص: 96، 95.
- ¹⁹ البنك الدولي [2007]: «تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: الطريق غير المسلك لإصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، ص: 4. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/EDU_Summary_ARB.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/27.
- ²⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2009]: «تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج»، ص: 174، 173.
- ²¹ المنظمة العربية للعمل [2008]: «موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل و البطالة في الدول العربية». متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Reports/firist_employment_report_08/mogaz-ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/22.
- ²² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية [2009]: «تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»، ص: 159، 158.
- ²³ البنك الدولي: «الوقاية من فيروس و مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://siteresources.worldbank.org/INTMINA/resources/priventing_HIV_brochure_ARB.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/17.
- ²⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2010]: «أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010»، ص: 8. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2010.pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/12.
- ²⁵ البنك الدولي: «موجز إعلامي عن قطاع المياه»، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://siteresources.worldbank.org/INTMINA/resources/WATER_MNA_sept2010.RA، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/12.
- ²⁶ برنامج الأمم المتحدة للبيئة [2010]: «توقعات البيئة في المنطقة العربية من أجل التنمية و رفاهية الإنسان»، ص: 58، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://eoar.cedare.int/report/EOAR%20Full.pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/15.
- ²⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية [2010]: «رسم خارطة تغيير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية»، ص: 18، 16. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-ar.pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2014/01/14.
- ²⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية [2009]: «مرجع سابق»، ص: 41، 40.
- ²⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية [2009]: «تحديات التنمية في الدول العربية نخب التنمية البشرية»، ص: 42، 40.
- * يقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين و السياسيين. تتراوح قيمة المؤشر بين 0 كحد أدنى الذي يدل على استفحال مظاهر الفساد و 10 كحد أقصى و الذي يدل على انعدام مظاهر الفساد.
- ³⁰ الأمم المتحدة [2011]: «تقرير تحديات التنمية في الدول العربية»، ص: 73.